نحو بناء مقياس للفساد:
رؤية من منظور المدرسة الخلدونية
« ورقة أولية »

أ.د. سَيف الدّين عبد الفتّاح(*)

مقدمة:

من الجدير بالذكر أن الحديث عن المدرسة الخلدونية العمرانية إنما يعبر عن امتدادات تتعلق بتواصل هذه المدرسة زمنًا وأفكارًا سواء تعلق الأمر بالتلمذة المباشرة لابن خلدون، أو غير المباشرة؛ وذلك حينما يُهتَم بهذه المدرسة موضوعات وقضايا من جانب، ومنهجية نظر وتعامل من جانب آخر.

وفي هذا المقام تبدو لنا أهمية ذلك الإعمال **لآلية الاستدعاء**(١) لموضوع بعينه؛ ألا وهو بناء مقياس الفساد عند ابن خلدون، وعند مدرسته فيما بعد؛ إذ يقدم ابن خلدون مجال الريادة الفكرية ويشكل الأسدي مجال التلمذة المباشرة له، أما الحكيم البشري فيمثل عنصر الامتداد والتواصل مع هذه المدرسة.

عملية الاستدعاء هذه لا تقتصر على هؤلاء وإنما تنتشر لتجمع بين عناصر تمثل شبكة الإسناد المرجعية (الشاطبي، ابن خلدون، الأسدي، المقريزي، الخيامي، الكواكبي، مالك بن نبي، الحكيم البشري وغيرهم) ممن أسهموا في توضيح هذه الفكرة التي نحن بصددها؛ ألا وهي الإسهام في بناء مقياس للفساد(٢).

(*) أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة، ومستشارٌ أكاديميٌّ للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، وعضو هيئة تدريس بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بفرجينيا (profsaif@yahoo.com).

(١) انظر في **آلية الاستدعاء** عند تحليل النصوص والجمع فيما بينها:

– عبد الفتاح، سيف الدين: **إشكالية التعامل مع السلطة: دراسة في نصوص تراثية ومنهجية مقترحة**، سلسلة بحوث سياسية، (١١٤)، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٧م)، (ص٤).

– عبد الفتاح، سيف الدين: العلاقة بين العروبة والإسلام (تحليل نص: عن العروبة والإسلام)، ضمن ندوة من **حَمَلة مشاعل التقدم العربي**: عصمت سيف الدولة، تحرير: محمد عبد الشفيع عيسى، بيروت – القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (٢٠٠١م)، (ص٥٧، ٥٨).

(٢) انظر شبكة الإسنادات المرجعية محاولاتنا في الربط بين عناصر المرجعية المختلفة في: =

ومعالجة موضوع **الفساد** لا تتوقف على تحديد معناه، أو طبيعته فحسب، بل تشمل كيفية بناء **مقاييس الفساد**، وتحديد أوجه النقص والأخطاء التي تقع فيها بعض النماذج المتاحة، وكذا تحديد كيفية تفادي وقوعها.

فطبيعة قياس الفساد ترتبط بفكرة التعريفات الإجرائية التي تمثل إجراءات فعلية للقياس[١] تقوم بالربط بين مستوى التعريف النظري من جانب، ومستوى التعريف الواقعي الذي يمكن ملاحظته بالاختبار والمشاهدة من جانب آخر[٢].

إن صحة القياس يلخصها السؤال التالي: « **هل ما يتم قياسه هو فعلًا ما يراد قياسه؟** ».

ومن هنا فإن صدق القياس يشتمل على مستويات ثلاثة:

- صدق المحتوى.
- الصدق الواقعي.
- الصدق البنائي.

ضمن هذه الرؤية يمكن البحث في أربع نقاط تشكل أربعة أعمدة في تشييد معمار مقياس الفساد في المدرسة الخلدونية:

- يتعلق بالاعتبارات المنهجية التي تحدد الظاهرة والمشكلة البحثية المرتبطة بها.
- التعريفات الإجرائية، وعالم المفاهيم الذي يرتبط بالتعريفات الإجرائية وإمكانات التأشير لها وعليها.
- الإطار النظري الذي يحدد إطار منهج النظر لظاهرة الفساد في امتداداتها وفي شبكية عناصرها.

=- عبد الفتاح، سيف الدين، **العلاقات الدولية في الإسلام: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام**، ضمن سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٩٩م)، (٢/ ٩١، ٩٥).

- عبد الفتاح، سيف الدين: **العلاقة بين العروبة والإسلام**، مرجع سابق (ص٤٥).

(١) في إطار التعريفات الإجرائية يمكن مراجعة ذلك في :

- عبد الفتاح، سيف الدين: **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية (٢٠٠٢م)، (ص ٦٥، ٨٥).

انظر في تفصيل وأهمية فكرة المؤشرات: عبد المعطي، عبد الباسط: **البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (١٩٨٤م)، (ص٢٠٠، ٢٠١).

(٢) انظر في إطار فكرة بناء المقاييس ومتطلباتها وأركانها وقدراتها وفاعليتها : رشاد، عبد الغفار: **مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الثاني: بناء المقاييس**، القاهرة، مكتبة الآداب (٢٠٠٤م)، (ص١٦٣).

obeikandl.com

– يتعلق ببناء المقياس والشروط التي يجب أن تتوفر فيه في إطار يسمح بالتكافؤ بين الظاهرة وكفاءة المقياس وفاعليته.

وفي سياق هذا الناظم الذي جعل من مقياس الفساد بؤرة تجمع بين هذه الأعمدة الأربعة، فإننا في النقاط التي تتعلق بالتعريف، والإطار النظري، وبناء مقياس الفساد لدى المدرسة الخلدونية قد آثرنا أن نقدم وجهات النظر السلبية في تعريف الفساد والتنظير له وبناء مقياس الفساد، لهذا صدَّرنا ذلك الجهد البنائي الذي مثله الحكيم البشري والأسدي وابن خلدون بما أسميناه « **فساد التعريفات وفساد الخطاب** »، و« **اختزال مقياس الشفافية الدولية** ».

- تصور الظاهرة والاعتبارات المنهجية المتعلقة بها:

تعتبر عملية بناء المقاييس في البحوث الاجتماعية من العمليات المهمة؛ لأن ذلك يمثل إحدى نقاط الضعف في دراسة ظاهرة بعينها، ولا نجد من الظواهر النموذجية التي تكشف عيوب القياس مثل ظاهرة (**الفساد**)؛ ذلك أن هذه الظاهرة في عمومها تتسم بمجموعة من السمات تجعل عملية بناء المقياس لها عملية صعبة المنال، وأهم هذه السمات:

١ – (الفساد) ظاهرة كلية وشاملة.

٢ – لا يمكن اختزال (الفساد) في جانبه المادي، وإهمال شروطه المعنوية.

٣ – يشمل (الفسادُ) جانبًا ظاهرًا وجوانب خفية، قد يحرص ممارسوه على أن يجعلوه خفيًّا بحكم تلك الممارسات التي قد تقع تحت طائلة القانون، ومن هنا سنرى أن الجانب الظاهر من الفساد لا يشكل في حقيقة الأمر إلا جانبًا ضئيلًا مقارنة بالجانب الخفي، خاصة حينما يتعلق الأمر **بالفساد الكبير** الذي يصير حالة مؤسسية تترافق معها عمليات إخفاء الفساد فيما يشبه غسيل الأفعال الفاسدة.

٤ – إن كثيرًا من مظاهر (الفساد) لا يمكن بأية حال من الأحوال وصفها بذلك الوصف خاصة إذا ما مارسته السلطةُ وحاولت أن تموِّهَ على الناس معانيه، فجعلته (إصلاحًا)، وما هو بإصلاح ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١].

٥ – يتعلق (الفساد) بحقل دلالي واسع مثل الاستبداد، والترف، والجباية، والغش المادي والمعنوي، وقد تشكل هذه المفاهيم شبكة « فسادية ».

٦ – هذه السمة تتعلق بذلك التلازم بين **الفساد والصلاح**، وبين **الإفساد والإصلاح**، وبين **المفسدة والمصلحة**.

٧ – تؤكد هذه السمة على أمرين: يتعلق الأول **بفساد تعريفات الفساد**، ويتعلق الثاني **بفساد الخطاب حول الفساد**، وهو ما يشكل حالة إدراكية تعبر عن خلل في الرؤية قد يؤدي بدوره إلى فساد في تصور الظاهرة وما يترتب عليها من قياسات.

٨ – تتعلق هذه السمة بقصور **قياسات** الفساد، رغم أنها قد تعبر عن تأشيرات مهمة؛ لأن أغلبية هذه القياسات تتسم بعيوب التحيز؛ ذلك أن معظم هذه المقاييس لا ينصرف إلى الجانب المادي في الفساد فحسب، بل إنه قد يسوغ هذا الجانب سياسيًّا وأيديولوجيًّا[١].

نستنتج من هذه العناصر الثمانية أنه من الضروري أن يتكافأ **المقياس مع طبيعة** الظاهرة بشكلها الذي سبق تحديده، وذلك حتى نتجنب اختزال الظاهرة وتبسيطها.

٩ – هذا الأمر يشير إلى طبيعة دراسة ما يمكن تسميته **بالتعقيد** « Complexity »[٢]؛ ذلك أن الفساد لا يعد من السلوكات البسيطة التي يمكن الاستدلال عليها من خلال مؤشرات ذات طبيعة جزئية أو بسيطة.

١٠ – القيام بهذا القياس الشامل لظاهرة الفساد إنما يستدعي **مقياسًا مقارنًا** له على نفس الدرجة من التعقيد والتشابك بما يمكن تسميته (**مقياس الصلاح والإصلاح**).

هذا التلازم بين القياسين يحقق تركيبًا أكبر في رؤية ظاهرة الفساد والإصلاح في تنازع وتدافع فيما بينهما يمكن في حقيقة الأمر أن نسميه (**مقياس التدافع**)[٣].

---

(١) في إطار العيوب التي تطول عملية بناء المقاييس ومعيارها انظر:
– عبد الفتاح، سيف الدين: **النظرية السياسية**، مرجع سابق (ص٦٧ وما بعدها).
– رشاد، عبد الغفار: **مناهج البحث في علم السياسة**، مرجع سابق (ص١٧١ وما بعدها) (أخطاء والمقياس).

(٢) في إطار فكرة التعقيد في مقابل الاختزال وعناصر التبسيط المخلة، انظر :
– موران، إدجار: **الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب**، ترجمة أحمد القصوار، منير الحجوجي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر (٢٠٠٤م)، (ص٢١).

(٣) المقياس ميزان وموازين المصالح والأضرار في إطار المقاربة الشاطبية حول جدول المصالح، والذي سنضمنه البحث لاحقًا فيما يمكن لنا تسميته بمقياس التدافع (درء المفاسد وجلب المصالح) أو (دفع المضرة وجلب المصلحة)، انظر:
– عبد الفتاح، سيف الدين: **مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام**، مرجع سابق، أصول الفقه الحضاري (ص٢٧٥ – ٢٧٩)، النموذج المقاصدي (ص٤٤٧ – ٥٤٧). =

تؤدي بنا هذه السمات العشر إلى البحث في موضوع في غاية الأهمية؛ ألا وهو: **نحو مقياس الفساد عند « ابن خلدون »**، وهو أمر يجعلنا نتحدث في هذا المقام عن قضيتين منهجيتين:

- **الأولى**: إننا نتعامل في هذا المقام مع (ابن خلدون) باعتباره مدرسة يجب النظر إليها في كليتها وفي أدائها الذي يستحق اسم (**المدرسة العمرانية**) التي يمثلها ابن خلدون نفسه، والأسدي والمقريزي.

- **الثانية**: تتعلق بعملية بناء المقياس؛ ذلك أن **المقياس يعرف بأنه سلسلة من المؤشرات التي تنظم الظاهرة المحددة، ويمكن من خلال تنظيمها ترتيب الحالات موضوع الدراسة**.

وقبل أن نتحدث عن بنية وبيئة المقياس الخلدوني ومدرسته، يستحسن تقديم بعض النقد السريع لمقياس الفساد الذي تصدره **مؤسسة الشفافية الدولية**.

تعريفات الفساد وفساد التعريفات:

إن إدراك الشيء فرع من تصوره، فوفق المفاهيم والتصورات حول الفساد يتكون الإدراك وتتكون الرؤية، وتبدو لنا المفاهيم في حقل الدراسات السياسية نموذجًا مهمًّا لاكتشاف علاقات القوة المهيمنة وسياقات القوة المتحكمة بعملية البناء، ويبدو الأمر أكثر تمثيلًا لو تطرقنا إلى المفاهيم الحضارية الكبرى، تلك المفاهيم التي تكوّن رؤية متكاملة للعالم[1]، نظن أن مفهوم الفساد ليس ببعيد عن هذا التصور.

=- عبد الفتاح، سيف الدين: دراسة الظاهرة السياسية من منظور إسلامي (النموذج المقاصدي: حالة بحثية)، بحث مقدم إلى **الندوة المصرية - الفرنسية التاسعة: العلوم السياسية والاجتماعية: الآفاق والتوقعات**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع المركز الفرنسي للوثائق والدراسات الاقتصادية والقانونية (٢٠٠٠م).

- عبد الفتاح، سيف الدين: المدخل المقاصدي وفقه الواقع، في بحوث ومناقشات **الندوة الافتتاحية الدولية: نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر**، الشارقة، مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية (٢٠٠٢م).

- عبد الفتاح، سيف الدين: مدخل لفهم فتاوى الأمة، **حولية أمتي في العالم**، القاهرة، مركز الحضارة والدراسات السياسية (ع٥)، (٢٠٠٣م)، (١/ ٥٣٥ - ٥٩٤).

- عبد الفتاح، سيف الدين: مقاصد ومعايير التنمية: رؤية تأصيلية من المنظور المقاصدي: ورقة أولية، قدمت في **مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (٢٠٠٤م).

- عبد الفتاح، سيف الدين: **نحو تفعيل النموذج المقاصدي في المجال السياسي الاجتماعي**، لندن، مركز المقاصد العامة للشريعة (٢٠٠٥م).

(١) انظر في تصنيف المقاييس: عبد الماجد، حامد: **مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**، القاهرة، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة الكتب الدراسية (٢٠٠٠م)، (ص١٨٥).

openkan.com

فهناك تعريفات قانونية سياسية، لكنها تستثني مستويات كثيرة تتعلق بالفساد؛ منها سوء استخدام الوظيفة العامة بغية تحقيق منفعة شخصية، وهناك « ثلاث صور لانتهاك الوظيفة العامة: **الأولى**: في حال قبول أو سعي الموظف العام إلى طلب رشوة. **والصورة الثانية**: في حال قيام أصحاب المصلحة بإغراء الموظف العام بالمال أو أي وسيلة أخرى للحصول على حقٍّ ليس لهم. أما **الثالثة**: فتتمثل في حالة لجوء الموظف العام إلى المحسوبية لإعطاء حقوق أو مزايا على حساب الآخرين »[١].

وهناك من يعرف الفساد بأجزاء أو صور تمثله؛ مثل الفساد من منطلق الرشوة، والفساد من منطلق المحسوبية، والفساد من منطلق المنصب العام وهو الأكثر شيوعًا، والفساد من منطلق شراء أصوات الناخبين[٢].

وتنوعت اتجاهات تعريف الفساد بين اتجاه قانوني تمثل في اتجاه الوظيفة العامة، واتجاه المصلحة العامة؛ إذ اعتبر الفساد سلوكًا ضارًّا بالمصلحة العامة؛ لأنه يتضمن تحويل هذه المصلحة إلى وسيلة لتحقيق منافع ذاتية، وبين اتجاه الرأي العام الذي يعتبره البعض فيصلًا في تحديد السلوك الفاسد[٣]، بل إن البعض تحدث عن (الفساد الملون) ما بين الفساد **الأسود**، وبين الفساد **الرمادي**، والفساد **الأبيض** الذي يمكن التغاضي عنه.

ومقارنةً بين مفهوم الفساد كما يُتناول في المعاجم العربية والمعاجم الأجنبية يتضح المعنى العام والقيمي للفساد؛ إذ يتميز مفهوم الفساد في **اللغة العربية** بالثراء، فـ « لسان العرب » يشير إلى أن الفساد نقيض الصلاح، وقد يكون الفساد عضويًّا إشارة إلى العطب والعفونة، وقد يشير إلى تجاوز الحكمة والصواب، وفساد العقل، وقد يشير إلى فساد الأمور واضطرابها حيث أدركها الخلل، كما يشير معنى الفساد إلى الجدب والقحط، كما أنه قد يعني إلحاق الضرر، كما يشير الفيروزآبادي أن الفساد قد يعني أخذ المال ظلمًا[٤].

---

(١) انظر: أفندي، عطية حسين: الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، ضمن: **الفساد والتنمية (الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية)**، تحرير: مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية (١٩٩٩م)، (ص ٤٢ وما بعدها).

(٢) راجع وقارن في هذا المقام: ميتكيس، هدى: الشروط السياسية للتنمية: خبرة دول الجنوب، مرجع سابق (ص٢٨ وما بعدها).

(٣) حول اتجاهات تعريف الفساد يمكن ملاحظة: بدر الدين، إكرام: **ظاهرة الفساد السياسيّ**، إكرام بدر الدين وآخرون (محررًا)، القاهرة، دار الثقافة العربية (١٩٩٢م)، (ص١٥ وما بعدها).

(٤) انظر معاني **الفساد** في المعاجم اللغوية.

والفساد بإجمال ضد المصلحة والصلاح، وإخلال واختلال وعدم اتباع القواعد والأصول والمعايير الكلية ومجاوزة الحد ما بين إفراط وتفريط.

أما المعاجم الغربية فعرفت الفساد تعريفات كثيرة ومتنوعة، فإذا عدنا إلى قاموس (أكسفورد) وقاموس (ويبستر)، نجدهما يتناولان الفساد بمعانٍ ثلاثة تتردد في الكتابات السياسية أيضًا، وهي الفساد العضوي أو البيولوجي، والفساد الأخلاقي، ثم الفساد القانوني أو فساد الموظف العام.

ويشير **الفساد العضوي** إلى التلوث أو التلف أو العفن، ويطلق في معرض وصف وإدانة تفكك الدول وسوء سيرة الحكام وغيرهم من المشتغلين بالعمل السياسي.

ويستخدم **الفساد الأخلاقي** بمعنى الانحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل أو مبادئ الأخلاق، وبذلك تتدهور طبائع الحكام والمحكومين وتنهار العلاقات الأخلاقية بين الفريقين من ناحية، وبين أفراد كل فريق من ناحية أخرى.

إن المجتمع الفاسد، في عرف أصحاب المنظور الأخلاقي، تحركه المصلحة الخاصة فحسب، ولا يأبه بالقيم المدنية والمسؤولية الاجتماعية، ويتنافس أعضاؤه بشراهة في سبيل القيم الذاتية. هذه الحالة يواكبها على الصعيد السياسي غياب معاني الولاء والتعاون السياسي وكثافة اللجوء إلى العنف، فالسلطة تعتمد على مزيج من: القمع الموَجَّهِ ضد أعمال الاحتجاج الجمعي التلقائي، والرشوةِ بقصد استمالة أو احتواء المناوئين المحتملين.

ويؤخذ على التعريف الأخلاقي للفساد قصوره عن بيان وتفسير بعض مظاهر الفساد وتجاهله لإمكانية تباين مدلول الفساد من مجتمع لآخر.

وأما **الفساد القانوني** فيقصد به حث الموظف العام بطرق غير سوية على ارتكاب ما يعد إهدارًا لواجبات الوظيفة، وبذلك يتحصل جوهر الفساد في علاقة غير مشروعة بين شخص مكلف بأداء واجب عام، وشخص آخر يتوخَّى الحصول على امتيازٍ ما بالمخالفة للقواعد والإجراءات المطبقة.

ومع تنامي الاهتمام الأكاديمي بموضوع **الفساد السياسي** إبان عِقد الستينيات من القرن الحاليِّ، ظهرت تعريفات جديدة لا تعدو في معظمها أن تكون بلْورة للفساد القانوني/ فساد الوظيفة العامة؛ إذ خضع الفساد بهذا المعنى للتمحيص والتعديل

بهدف وضع تعريف للفساد يجمع بين العمومية التي تسمح بالدراسة المقارنة لظاهرة الفساد، والتجديد الذي يسمح بإجراء مشاهدات دقيقة عن الظاهرة في بلدان معينة، ونظرًا لاختلاف القوانين من بلد إلى آخر، خبت النظرة القانونية المحضة فيما ازدهرت الرؤية التي تعتد بفساد الوظيفة العامة.

وفي هذا السياق، ذهب (ح. س. ناي) إلى تعريف الفساد بأنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العامّ تطلعًا إلى مكاسب خاصة مادية أو معنوية، أو هو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة. وتتمثل أبرز تجليات هذا السلوك في الرشوة (تقديم العطايا لشاغل المنصب العام بهدف تلويث ضميره وذمته)، والمحسوبية (أولوية القرابة أو الصداقة أو الانتماء الديني أو الجغرافي..إلخ، على الكفاءة والاستحقاق في إسباغ النعم وأداء الخدمات) ونهب المال أو استخدامه بصورة غير مشروعة جريًا وراء منافع ذاتية.

هذا التعريف، على شموله وقبوله من كثيرين، لا يخلو من بعض الغموض؛ فالسلوك الفاسد لا يكون فقط بإتيان فعل غير مشروع، في سياق مباشرة الوظيفة العامة، وإنما يكون أيضًا بالترك أو الامتناع عن الفعل حالَما ينبغي القيام به (حمْل الموظف العامّ على عدم تنفيذ قانون معين). من ناحية أخرى، يستبعد التعريف من دائرة الفساد نشاط جماعات المصالح ما لم تلجأ إلى الرشوة في سبيل أهدافها، وكذا سلوك الحكومة التي تحابي بانتظام مجموعة إثنية أو منطقة معينة في توزيع الموارد العامة.

وعلى الرغم من وجاهة تعريفات الفساد من منظور القانون/ الوظيفة العامة، إلا أنها تعاني من قصور؛ فالقانون من صنع البشر، وبالتالي فهو يأتي تعبيرًا عن مصالح القابضين على زمام السلطة والقوى الاجتماعية التي ينتمون إليها، من ثم، فإن التغير في هيكل النخبة الحاكمة يواكبه تغير القوانين، وبالتالي تغيير في الأساس القانوني لماهية السلوك المشروع والسلوك الفاسد، فما كان مشروعًا في ظِل حكومةٍ ما قد يصبح فاسدًا في ظل حكومة أخرى، كما أن القوانين تختلف من بلد إلى آخر بما يعني أن السلوك المشروع في بلد معين قد يكون فاسدًا في بلد آخر.

بناءً على ما تقدم، يبدو تهافت التعريفات المبسَّطة للفساد لكونه ظاهرة مركبة ومتداخلة مع مختلف دروب السلوك السياسي والإداري، وغير منعزلة عن السياق المجتمعي الشامل؛ لهذا لا يصح الاعتماد في تعريف الفساد على مدخل واحد، وإنما

يتعين تأسيس هذا التعريف على الجمع بين المنظور القانوني/ الوظيفة العامة، ومنظور المصلحة العامة، ومنظور الرأي العام قدر الإمكان.

وما يصدق على **التعريف** يصدق على المعالجة؛ فالفساد السياسي ينتج آثاره السلبية على مختلف جوانب النظام القائم، وهذا يعني تغييبًا للديمقراطية بشقيها السياسي (المشاركة)، والاقتصادي (العدالة التوزيعية)، وإضعافًا لولاء الأفراد وانتمائهم، وأخيرًا تهدد استقرار النظام ببعض صور العنف السياسي؛ ومن هنا فإن التضييق على الفساد يقتضي تحركًا على هذه الأصعدة كافَّة من سياسية واجتماعية-اقتصادية وثقافية، فضلًا عن الصعيد القانوني بوضع الضوابط المناسبة التي ترُدُّ ضعاف النفوس عن كل انحرافٍ محتمَل[١].

وبعد هذا الاستعراض لمفاهيم الفساد المختلفة التي تنحو إلى حبسه ضمن تصنيفات هي أقرب إلى المستوطنات التخصصية منها إلى الهدف الأصلي لفهم الظاهرة بشكل أعمق، هل يكون مشروعًا أن نتساءل:

هل تقدّم هذه التعريفات المتأخرة رؤية متقدمة لظاهرة الفساد، أم أن العكس هو الصحيح؟

لقد ظل البحث عن التعريفات يسود الحوار حول سياسة ومفاهيم الفساد، ولقد انتهت تلك المفاهيم الكلاسيكية التي كانت تركز على حيوية أخلاقيات المجتمعات ككل ليحل محلها تعريفات التصنيف السلوكي الجديدة التي تقاس بموجبها أفعال معينة على أساس مجموعة متنوعة من المعايير[٢].

وبدأ هؤلاء السلوكيون يؤكدون أنهم يبغون الدقة، والدقةُ لديهم تُنال عن طرق اقترحوها؛ منها:

١ – أن تضييق مساحة المفهوم يسمح بالدقة في التعامل والتناول.

٢ – أن القياس أهم مداخل دقة التعامل مع الظاهرة.

٣ – أن الابتعاد عن القيمة هو المدخل الأساس لضمان الدقة.

---

(١) انظر: مقلد، إسماعيل صبري: **موسوعة العلوم السياسية**، إسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع (محرران)، الكويت، جامعة الكويت (١٩٩٣ – ١٩٩٤م)، مادة الفساد السياسي (ص ٤٨٨، ٤٨٩).

(٢) انظر في هذا المقام وقارن في تأثيرات المدرسة السلوكية: رشاد، عبد الغفار: **مناهج البحث: الكتاب الثاني**، مرجع سابق (ص ١٥ – ٢١).

٤ – أن دراسة أجزاء الظاهرة أكثر فاعلية من الدراسة الكلية.

وبدَتْ هذه الطرق مأمونة تتغَيَّا الدقة؛ لكنها في واقع الأمر تبحث عن دقة متوهمة ضمن افتراضات تؤسس منهج نظر لهذه الظواهر تقف عند حد سطح الظاهرة ولا تغوص في أعماقها، وتفترض أن (القيمي) قد يستعصي على القياس، وما يستعصي على القياس يُنفى عن الظاهرة[١]، وأن فهم الجزء ممكن بدون الاستبصار الكلي، وبدت هذه الدقة المتوهمة تهمل جانبين يسهمان في فهم الظاهرة موضع البحث:

١ – رؤية الظاهرة على ما هي عليه؛ إن أي دعوى تفترض الدقة في سياق رؤية الظاهرة على غير ما هي عليه، شأنها كمن أراد أن يصل إلى مكان معين طرقه المؤدية إليه معروفة، إلا أنه اصطنع طريقًا آخر لا يوصل إلى المكان، ولكنه يبدو طريقًا مأمونًا وقصيرًا، فالعمل لا قيمة له إلا إذا كان منسوبًا إلى غايته، فالأمور بمقاصدها، والوسيلة إن فَقدت الغايةَ فَقدتْ قيمتَها ومعناها.

٢ – إن المؤشرات الظاهرة رغم دلالتها لا تمتلك مقدرة تفسيرية عالية، خاصة إذا لم تكن خطوة ضمن خطة تهدف إلى التعرف على عمق الظاهرة: العوامل والأسباب، والأغراض والمظاهر، والبيئة وتأثيراتها المتبادلة مع الظاهرة.

ومن هنا لا يصح البحث عن الدقة مفصولة عن الظاهرة ذاتها والغرض من دراستها وتحليلها، فبين الدقة في الممارسة البحثية والعمق التحليلي صلة، ليس لأحد أن يتصور أن يتحقق أحدها على حساب الآخر.

والظاهرة الشاملة إن لم تكن مواجهتها شاملة انحسر الإصلاح فيها، ودفعت متواليةُ الفساد متواليةَ الإصلاح، ومكنت لزيادة الفساد وتأسيسه.

ومن هنا فإن تضييق مفهوم الفساد وحصره في أحد أشكاله ليس مجرد خطأ علمي أو فساد في التعريف والتصنيف، بل هو حالة مواتية لما يلي:

– لقصور المعرفة بالفساد طبيعةً، وأبعادًا، وأشكالًا، ومجالات، وحالات، وعمليات،

---

(١) في إطار المدرسة السلوكية التقليدية واعتناقها القياس باعتباره غاية وليس وسيلة، انظر وقارن: المرجع السابق، (ص٢٩ – ٣٣) قارن في هذا المقام: عبد الفتاح، سيف الدين: الإسلام والتنمية، في **المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي**، تحرير: محمد صفي الدين خربوش، عمان – الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية (٢٠٠١م)، (ص٢٩، ٣٠).

وعلاقات، ومؤسسات، وأطرافًا، وفواعل فيه، ومصالح تتكون وتتأسس منه، وهو ما يؤدي إلى ما يمكن تسميته (**دورة تمكين الفساد**) والتي يمكن لها مع طول الأمد أن تترك الفساد يترعرع.

وهذا التراكم يكوّن (**مجتمع الفسق**) في إطار علاقات فرعونية فاسدة: ﴿ **فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ** ﴾ [الزخرف: ٥٤].

– وهو كذلك حالة مواتية لاستمرار ممارسات الفساد، فإن النظر الجزئي المتوهم للكلية، غالبًا ما يكون نظرًا عليلًا، تحركه عناصر قِصر النظر، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تمرير الفساد من قنوات قد تهمش في التفكير، أو في مناهج التفسير والتناول والتعامل، وهو نمط من التفكير يدخل ضمن سياقات منهج التفكير الذي يرتبط بالحالة السلبية في التفكير والتدبير: ﴿ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾ [النحل: ٩٢].

وربما أن هذا التجزيء يغري بالتعامل مع أصول المقاومة للفساد على النحو الجزئي، وكم من عمليات إصلاح مُنِيَتْ بالفشل؛ لأنها ظنت أن المواجهة الجزئية ناجعة في هذا المقام، مع استمساك كل أداة بدورها في استراتيجية الإصلاح بما يورث ضيق النظر وزاوية الاهتمام، والأمر المهم في هذا المقام يعني تكافل الأدوات واستطراق التأثير الإصلاحي كما يستطرق التفسير الإفسادي.

مؤشرات الفساد لدى الحكيم البشري:

تعريف الفساد:

أ – ظاهرة الفساد أعم من أن تكون قاصرة على الجانب المالي مهما كان الجانب المالي يمثل الغالب من حالاتها.

ب – الظاهرة لا تلازم تخصيص الموارد الاقتصادية أو توزيع العائد الاقتصادي فقط، إنما تشمل تخصيص (الشأن العام) برمته، وتحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص سواء لأفراد حاكمين أم لجماعة صغرى حاكمة ومسيطرة.

ج – الفساد فرع من ظاهرة شخصنة الشأن العام وتحويل الشؤون العامة إلى شؤون خاصة في بواعث إصدار التصرفات العامة، وفي تحقق ثمرات هذه التصرفات.

غاية الأمر ألا يقتصر الأمر على الفساد المالي، وإنما يتعامل مع الظاهرة في عمومها وفي امتداداتها غير المالية، أسبابًا ونتائج، وهو يتعامل مع مؤسسات الدولة القائمة على

أهم الشؤون العامة وأكثرها شمولًا بالنسبة إلى الجماعة السياسية والجماعات الفرعية المتصلة بها، على تنوعها وتداخلها.

الفساد، إذن، ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص لفرد أو أفراد أو لجماعة صغرى، وهو كذلك تحول المصلحة العامة للجماعة المعنية إلى مصلحة خاصة لأفراد، أو لجماعات أضيق.

إن الشبكة المؤسسية هي التي تلخص الوضع الأساسي لبناء الدولة التي ترعى مؤسساتُها الصالحَ العامَّ، ويمكن القول: إن (جهاز الحكم) يتضمن أعظم قدر اجتماعي من المال والسلاح، ويقوم بذلك الاستبداد لا محالة، إلا أن تواجد أجهزة في الحكم لا تحوز مالًا ولا سلاحًا وتكون هي المسيطرة على من يحوز المال والسلاح (مصادر القوة) وهي أجهزة التشريع والقضاء؛ أي الأجهزة الحارسة لشرعية استخدام المال والسلاح وما يتفرع عن هذه الأجهزة من تشكيلات ومؤسسات تكون قادرة فعلًا على الإمساك بزمام من يحوزون المال والسلاح، فإذا لم يحدث ذلك تحول الشأن العام إلى الاستبداد، وأنتج الاستبداد سيادة الصالح الخاص للمستبدين، وهو ما يمكن أن نسميه « **بشخصنة الدولة، أو بشخصنة السلطة، أو بشخصنة العمل العام** »، وفي هذا المقام يمكن الربط بين الاستبداد باعتباره بيئة حاضنة لعمليات الفساد.

ومن أعظم الفساد – على ما يؤكده الحكيم البشري – أن تحمل سلطة الاستبداد سيف المعز وذهبه وقدرته التنظيمية الهرمية الهائلة، وأثره غير المقاوم في استتباع الأجهزة كلها من داخلها وبواسطة رجالها أنفسهم، ويتسرب إلى أفرادها باختيار الأساسي منهم وترجيح نفوذ الأطوع، وذلك لتتحرك الإدارة الذاتية لكل جهاز من داخله وبما يتناسب مع متطلبات السلطة المنفردة، فتقوم الواحدية المؤسسية للدولة حيث لا تسود الشخصنة فقط، ولكنها أيضًا تستلم الشرعية في المجتمع، فتظهر لا بحسبانها مصدر القوة والجبروت فقط، ولكن بحسبانها أيضًا مصدر الشرعية في المجتمع كله.

الإطار النظري للفساد : الأساطير التفسيرية للفساد:

الخطاب حول الفساد وفساد الخطاب:

لا يعنينا في هذا المقام أن تدور كلمات على ألسنة النخب السياسية أو المعارضة السياسية تتراوح ما بين تبرير حجم الفساد، أو الاتهام بالفساد، فذاك خطاب له مبرراته؛ فالنخب السياسية المستقرة في الحكم لا بد أن تدفع عن نفسها تُهَم الفساد، فإن كان باديًا

للعيان فعليها على الأقل التقليل من آثاره، وفائض السلطة غالبًا ما ينتج فائضًا للكلام والخطاب، والسلطة تحتكر أدوات القوة وممارستها، وتحدد أصول الشرعية ومعاييرها، وتحدد مقاييس المواطَنة الصالحة من عدمها.

هذا ما تعرفنا عليه في سياق الدولة القومية الحديثة. أما في الجانب الآخر فإن التطلع إلى السلطة والصراع من أجل الوصول إليها ينتج فائض كلام؛ لأن نمط السلطة يعبر عن (إغراء السلطة) الذي لا تنتهي تأثيراته عند حدود، وغاية الفساد في هذا الخطاب أن تهون سلطة ما من حجم الفساد وتهمش الاهتمام به، اعتقادًا منها أن ذلك يفُتُّ في شرعيتها، وأن تَحْمِلَ القوى المتنافسة (خارج السلطة) الخطاب عينه على السلطة وينزوي فيه الاهتمام بالمجتمع وبكيان العلاقة السياسية وإصلاحها.

خلاصة القول: إن فائض السلطة ينتج فائض كلام يشكل توجهات الخطاب السياسي[١].

إذا كان ذلك ينطبق على قضايا وظواهر متعددة، فإن (خطاب الفساد) حالة نموذجية في هذا المقام.

وإذا كان هذا لا يعنينا في هذا المقام، فما الذي يعنينا في الحديث عن الخطاب حول الفساد وفساد الخطاب؟

إن ما يعنينا حقًّا هو أن ينزلق الخطاب البحثي والأكاديمي إلى ذات المقولات التي ترتبط بالخطاب حول الفساد؛ فيضفي على تلك المقولات من هيبة العلم وجلال البحث ما ليس فيها، ومن هنا فقد يكون من المفيد رصد هذه المقولات الخمس[٢] التي من الواجب ألا تذكر في بحوث علمية من غير تدقيق أو تعميق؛ ذلك أن الخطاب السياسي المسيس قد حمّلها أكثر من دلالتها، وصار فهمها ضمن تبعية الأكاديمي للتسييس من

---

(١) في إطار علاقة الخطاب السياسي والسلطة انظر: أوكان، عمر، **مدخل لدراسة النص والسلطة**، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق (١٩٩١م).

(٢) في إطار المقولات الأسطورية الخمسة يمكن مراجعة كتابات متقدمة أشارتْ إلى بعضها وأهمها:

– ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، مواضيع متفرقة.

– **ندوة مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية (الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية)**، مرجع سابق، مواضع متفرقة.

أخطر مداخل الترويج لظاهرة الفساد وتسويغ مساراتها؛ ومن ثم استحق ذلك اسم (فساد الخطاب) حول « الفساد ».

– **المقولة الأولى**: في خطاب الفساد هي أن **الفساد ظاهرة قديمة، وقدمُها يعني حتميتها، وإن كل المجتمعات قديمها وحديثها يعرف ظاهرة الفساد.**

وهذه المقولة صحيحة فيما تحمل من تقرير، لكنها ليست بالكلمة التامة، فإن قدم الظاهرة لا يضفي عليها حجية في الوجود أو الإبقاء عليها، وإن التقادم بصددها لا يحولها إلى (حق)؛ لأنها مضادة لأصل الحق نفسه، وقد يكون ارتباط الفساد بالاجتماع البشري حتمي الوجود، فليست هناك من مجتمعات خالية منه إلا في تصور بعض الفلاسفة المثاليين في مدنهم الفاضلة. لكن هذه الحتمية تستدعي حتمية أخرى هي حتمية المقاومة، وتدلنا على ذلك سُنة التدافع الماضية إلى التنبه لمصادر الفساد وتتبع أشكاله، ومن هنا كانت إشارة العلماء إلى أن الحق قديم، وأن الضرر والفساد لا يتقادمان فيسقطان.

ومن هنا وجب صياغة هذه المقولة بما يقرر الحق في الواقع لا بما يقر الفساد، فالمقولة إذن هي: **إن مدافعة الفساد من السنن الماضية في خلق اللَّه**[1].

– **والمقولة الثانية**: هي أن **الفساد ظاهرة عامة وعالمية**، وهي مقولة تسند سابقتها، فإن كل كائن في كل مكان يستطيع أن يقول هذه الكلمة وهو صادق، والمشاهد تدل عليها والأخبار تتوافر في نقل حوادث وحالات الفساد في كل الدنيا وفي كل الدول تقدمت أو تأخرت مع تفاوت في درجة الفساد وحدته.

ويبدو أن الحجة في هذه المقولة تكمن في توجيه النظر إلى انتشار الفساد وذيوعه، هذه الحجة هي الأخرى لا تضفي حجية على الفساد وجودًا أو استمرارًا، وعالمية الفساد وانتشاره دلالة على خطورته تراكمًا وتأثيرًا، وبمقدار انتشاره وعمومه، وبمقدار عالميته يجب أن تستنفر الجهود لمكافحته ومواجهته ومقاومته. إنها – على عكس ما يقصد بها من يريد أن يسوغ للفساد وجودًا وانتشارًا – يجب أن تكون مقولة استنفارية، ومن جملة

---

(١) في إطار فهم السنة الإلهية وحاكميتها وعمل سنة التدافع عن وجه الخصوص يمكن مراجعة:
– عبد الفتاح، سيف الدين: **مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام**، مرجع سابق (ص١٨٦).
انظر أيضًا: المدخل السنني لدى ابن خلدون في: عبد الفتاح، سيف الدين: **المدخل السنني لدى ابن خلدون**. تحت الطبع.

هؤلاء من يستمسكون بشرعة الإسلام ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

إن حشد الطاقات الفاعلة والمتكافلة يجب أن يكون مقصود هذه المقولة، ومن هنا وجب تكملة هذه المقولة الصادقة لفتًا إلى المقصود منها بعد أن أُسيء استخدامها لترويج باطل الفساد، **فالفساد ظاهرة كلية وعامة وعالمية تستحق استنفار الجهود لمقاومتها على نفس المستوى الذي تنتشر فيه الظاهرة، وأن الإصلاح يجب أن يكون كليًّا وشاملًّا وعامًّا وعالميًّا.**

– **والمقولة الثالثة:** هي **أن الفساد يمكن أن يكون وظيفيًّا؛ حيث يقوم بدور إيجابي في توازن واستقرار المجتمع**، هذا بعض ما تقول به نظرية الوظيفيين: للفساد عند هؤلاء وظيفة، وليس هذا فحسب بل وظيفة إيجابية!(١)، وأنه قد « **يُصلح** » بعض الاختلال المجتمعي من مثل إعادة توزيع الثروة، وبدلًا من الحديث عن ضرورات التدوير الصالح للمال والثروة سنرى التدوير الفاسد للثروة، وأن لذلك أساليب من مثل الرشاوى الصغيرة في الإدارة وغيرها من المؤسسات، وهنا يصل الأمر إلى قمة (**التعفن التنظيري**) الذي ينظر لمنفعة حالة الفساد، ولا ينظر إلى ما يورثه من خراب على المستوى العام، وما يعنيه من أبعاد قيمية وأخلاقية تشد عناصر شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية بين عناصر وقوى المجتمع المختلفة.

وهذه المقولة الفاسدة تحتاج منا إلى ضرورة نسفها من الأدبيات النظرية، فالأمر هنا لا يتعلق بإعادة الصياغة ليكتمل البيان، بل هي تجعل من الواقع الفاسد حجة تستند إلى حساب المنافع الآنية، هذا ما يمكن أن ينتجه علم خالٍ من القيم على دعوى المدرسة السلوكية والوظيفية، إنه يقيم حججه في سياق (المنافع المتوهمة) و(المصالح الزائفة).

أين هذا من صياغة شبكة العلاقات المجتمعية على قاعدة من الصلاح والإصلاح؟!!

– **والمقولة الرابعة:** تشير إلى (**نسبية الفساد**)، وذلك قَصْدَ تمرير بعض أشكاله، وتسويغ بعض عناصره، وتسريب كثير من وسائله، والدعوى تقول: « **إن الفساد ظاهرة نسبية تتأتى نسبيتها من اختلاف الثقافات، فما يعد فسادًا في ثقافة ما، لا يعد كذلك في ثقافة أخرى** ».

---

(١) ضمن مقولة الفساد الوظيفي، انظر: إكرام بدر الدين: **الفساد السياسي: النظرية والتطبيق**، مرجع سابق (ص ٤٦ – ٥٠).

تخلط هذه المقولة بين تعريف الفساد وبين بعض أشكاله وفقًا لطور المجتمع وتطوره وحجم معاملاته وعلاقاته، إلا أن الفساد ليس إلَّا معنًى سلبيًّا مدمرًا في جوهره وآثاره، ومن هنا كانت الرؤية التي تقوم على إطلاقية القيمة ونسبية الأشكال في مواجهة رؤية أخرى لا تقوم إلا على قاعدة من إطلاقية النسبية « **تموه على أشكال الفساد** »، فلا تكون فسادًا. ومن أفسد الفساد أن تُدعى الإطلاقية في غير مكانها وترسخ النسبية في غير مقامها. وهو أمر يؤثر في عشوائية الرؤية للظواهر، وفوضى المواقف منها، وإمكانات تجزئة الظاهرة بما يدلس عليها، وعلى المواقف القيمية والتقويمية منها[١].

– ثم تأتي **المقولة الخامسة**: التي تسود خبرات التنمية في العالم الثالث، **وهي أن الفساد غالبًا ما يرتبط بأوضاع انتقالية**، ومن ثم تبدو هذه المقولة ترتب نتيجة تسوغ وجود الفساد في الخبرات التنموية ذات الطابع الانتقالي، وأن تزايد الفساد وانحساره رهن بتلك المرحلة الانتقالية، وهي مقولة صيغت ضمن كتابات التنمية السياسية ونظريات التحديث، حينما أطلق عليه (دانيال ليرنر): **المجتمع الانتقالي**[٢]، وفساد هذه المقولة يأتي من دعوى توقيت الفساد وارتباطه بالمرحلة الانتقالية، وفساد مفهوم (**المرحلة الانتقالية**) ذاته والذي يعبر عن تسويغ شديد الخطورة لظاهرة الفساد وأشكالها.

فالفساد تجب مقاومته من كل طريق وفي كل وقت، بل يجب أن تصحبه ثقافة إنذار تحرك طاقات المجتمع لمواجهته مهما كان قليلًا، ومهما كان صغيرًا، **فإن مُعْظَمَ النارِ مِن مُسْتَصْغَرِ الشرَرِ**، وهناك فرق بين معنى (المرحلة الانتقالية) ومعنى التدرج في عمليات التغيير والإصلاح، فالتدرج يراد منه أن يكون اجتثاثُ الفساد أنجح، وإجراءات الصلاح والإصلاح أرسخ، والبون شاسع ما بين النظرتين.

أما مفهوم (المرحلة الانتقالية) الذي أطلق من غير قيد، فإنه أحد عناصر الخطاب المسوغ للفساد، وتبدو كثير من أنماط السلطة في دول العالم الثالث تتحرك صوب هذه

---

(١) في إطار النسبية والعلاقة فيما بينهما ونسق القيم، انظر وراجع وقارن: سيف الدين عبد الفتاح، **مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام**، مرجع سابق (ص٢٠).

(٢) وفي إطار صيغة المجتمع الانتقالي انظر:

– Lerner, Daniel, The passing Of Traditional society - Modernizing the Middle East, New York, The free Press (1958).

أما إساءة استخدامها فذلك في قمة الفساد إذ تعد هذه المقولة تثبيتًا للأمر الواقع والواقع المرتبط به على فساده وتراكم الفساد فيه.

المقولة التي تسوغ وجود المفاسد والسلطات الفاسدة معًا، فإنه لا يخطر على بال كثير من هذه السلطات ما هي (المرحلة الانتقالية)؟!، وما هي (مرحلة عنق الزجاجة) ؟!، وكأن المرحلة الانتقالية مستمرة إلى يوم القيامة، أو أن الزجاجة ذات شكل عجيب: كلها عنق؟!

هذه الأساطير التفسيرية في حاجة إلى مراجعةٍ كليةٍ شاملةٍ؛ لأنها تعوق إحكام البناء النظري وتمارس فسادًا بحثيًّا يؤثر على ظاهرة الفساد بحثًا، ودَرسًا، ووَصفًا، ورصدًا، وتصنيفًا، وتحليلًا، وتفسيرًا، وتقويمًا.

الإطار النظري لدى الأسدي وتوليد مؤشرات الفساد:

منذ البدء نؤكد أن الأسدي يتبنَّى المعنى الكلي للفساد؛ فهو يؤكد أن التفريط في تدبير الدول مبدأٌ للفساد، وإذا أضيف إليه إطار الراحة، والاستهانة بالمشورة، وعدم قبول النصيحة، والاتكال على البخت، لم تلبث البلاد أن تخرب وتزول[١].

والأسدي يجعل من مفهوم الفساد مفهومًا شاملًا؛ فيؤكد أنه قد تبين « أن التخريب في العالم من الفساد المنهي عنه عقلًا وشرعًا، وكل عمل أو نقل يحصل بسببه نوع من أنواع التخريب ونقص في العمارة فهو من جملة الفساد المنهي عنه »[٢].

ومنه ما أسماه الأسدي بحدوث الحوادث التي هي عبارة عن إشارات إلى المجالات التي يطولها الفساد.

وأول هذه الحوادث إهمال ما يؤخذ من المال على وجهه، وتجديد أسماء الأموال التي تؤخذ على غير وجهها، وخلط المال الحلال بالمال الحرام.

« وفي الظاهر أن هذه الأموال المحصلة بهذه الوجوه الخبيثة، مَصَالحُ للسلطان ومَعونةٌ للأعوان، وفي الباطن إنما هي **فسادٌ**، وظلم، وتخريب، وفسوق وعصيان، وعوايد رديئة. وقد ظهرت واستمرت، وصارت من القواعد لتخريب البلدان »[٣].

وثانيها: « تضييع الكثير من بلاد المسلمين وأراضيهم على أسماء ومسميات يشتركون في استيلادها: المستحق وغير المستحق ».

---

(١) الأسدي، محمد بن محمد بن خليل: **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار**، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات، القاهرة، دار الفكر العربي (١٩٦٧م)، (ص١٥٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٥٤).

(٣) المرجع السابق (ص ٣٥).

وثالثها: « وقوع الإهمال في العوائد المتعلقة بالتجار والمسافرين والمترددين من سائر الأطراف والممالك، وما تجدد عليهم من الفوائد التي لم تكن كذلك ».

أما **رابعها**: فوقوع الإهمال في تفقد الأراضي والبلاد وما يتعلق بها من صلاح وفساد(١).

ويقترح الأسدي خطة لمواجهة الفساد؛ إذ يربطه بأحوال الناس من ضرورات النظر في حال كل مسكين وفقير ومحتاج، وقيام ذلك على قاعدة من عدل الملوك والنظر في حال الرعايا بالرحمة والسياحة وحسن السلوك؛ إذ المطلوب من قيام الملوك تفقد أحوال البلاد والرعايا بالنظر التام، والفحص الصحيح، ومراجعة أمور الشريعة، والأحكام الواجبة، والسياسة المحكمة في تعديل الممالك وعمارة البلاد.

إذا كان هذا – في عرف الأسدي – عملًا إيجابيًّا فإنه لا بد أن يستصحب مع ذلك عملًا سلبيًّا في مكافحة الفساد « **بإزالة أسباب الفساد** »، وقطع أصول المفسدين وفروعهم، واستئصال مادتهم، ومعاملة الرعية بمعاملة الطبيب الحاذق بما يستلزمه من تدبير الأصحاء بالأمور الملائمة لحفظ الصحة، ومعالجة المرضى بإخراج المادة الفاسدة واستئصالها بعد إبطال سببها إلى أن يعود العليل إلى حال صحته.

بل إنه في هذا المقام يجعل من عملية التفقد والمراعاة عملية مستمرة: « **والاستمرار على المراعاة ودوام التفقد للأحوال واللوازم**، وإغاثة الملهوف وإعانة المظلوم وردع الظالم، وتوسعة النظر في إصلاح ما مضى وواجب الحال وما يتوقع في المستقبل والمآل، لاحتمال خلل يطرأ أو حادث يحدث، أو طامع يطمع، أو ظالم يظلم، أو ناكص ينكص، أو عامل يهمل، أو فساد يحدث مع عدم الركون بالكلية إلى كل أحد »، قال اللَّه تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [هود: ١١٣].

وهو في هذا المقام قد يشير إلى الطبيعة المؤسسية للفساد وشبكيته؛ بحيث تتشابك شبكية الاستبداد مع شبكية الفساد: « وإذا أهمل الملك التفقد، واتكل على أَخِصَّائه وما يرفعونه إليه من الأحوال والأقوال بحسب أغراض أنفسهم، ومال معهم من غير بحث ولا جدال، فإنهم يشاركونه في الأمر بحسب ميله إليهم وركونه، ويدفعون عنه من يشكو إليه أو يتظلم، ويحجبونه عمن يسعى أو يتكلم. وإن تعداهم أحد إليه، تكلموا فيه

(١) الأسدي، محمد بن محمد بن خليل: **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار** (ص ٨٤، ٨٥).

وشهدوا كلهم عليه وجاؤوا بمن يتظلم منه وقوَّلوه ما لم يقله وما لم يصدر عنه، وربما أوقع به الملك بحسب الظاهر ولم يسمع له كلامًا في الأول ولا في الآخر.

فامتنع المظلوم عن شكواه، وظل كل منهم في طلب ما يهواه، واستبد أولئك بالتدبير الذي هو تدبير الممالك ولم يَسَعِ الناس إلا الخضوع لهم والإذعان، وصار لكل منهم في مكانه سلطان، وانتمى إليهم كل مفسِد وشيطان، وصاروا على ما يضر الناس ويغضب اللَّه أعوانًا، وكل منهم يظلم ويفعل ما لا يرضى به مولاه، وكل منهم يَخبِط في ظلمةِ عشواه، وقد طُمِسَ على قلبه إذ لا يتحقق أن يراه، فهذه كلها حوادث لأسباب الفساد، وما اللَّه يريد ظلمًا للعباد »[١].

أما عن مظاهر الفساد والعلامات الدالة عليه خاصة فيما يتعلق بالأحوال والأفعال، فإن الأسدي يؤكد: « إن الأحوال والأفعال فيما بين متناقض ومقتصر، قد غلب الفساد، وقلت العمارة، وكثر الخراب، لما هو معلوم من حدوث الحوادث التي هي للفساد أسباب »[٢].

« وكذلك فإن من علامات الفساد، والخراب، والعذاب: نفوسًا متغيرة، وأخلاقًا متنكرة، ومعاصِيَ مُستَكثرة »، وكذا من الأسباب والعلامات تلك الحالة الثقافية والواقعية التي تشكل أسبابًا وعلامات للفساد:

« عقول بليدة، وأفهام جامدة، وأهوال شديدة، وأهواء شاردة، وأفعال مردودة، ونفوس باردة »[٣].

وكذلك من الأسباب والعلامات:

« شهوات متغايرة، وأحوال حائلة، وغفلات متوافرة، وآمال مائلة، وهمم متقاصرة، وصَوَالٍ صائلة، وقلوب متنافرة، وأهوال هائلة، وعيون متناظرة، وعوازل عازلة، وذنوب متكاثرة، ومحافل حافلة، وظلمات متجاورة، وعقول ذاهلة »[٤].

في هذا السياق نرى تكامل هذه العلامات التي تدل على أحوال الناس في بيئة قد غلب عليها الفساد، وتحققت الأسباب التي تمكن له، وتجعله منتشرًا شبكيًّا ومؤسسيًّا،

---

(١) الأسدي، محمد بن محمد بن خليل: **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار** (ص ٨٧، ٨٨).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٦).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٧).

(٤) المرجع السابق (ص ٤٦).

obeikan.com

وهو أمر يؤدي إلى جملة من الآثار التي تتمثل في ستة أشياء يحددها الأسدي:

الأول: وقوع الإهمال في كثير مما يجب من الأعمال.

الثـاني: الاغترار بالآمال وسعة الإمهال.

الثـالث: التشاغل بالزهرة الفانية، وجمع الأموال.

الرابـع: تعطل الكثير من أسباب العمارة.

الخامس: عدم الالتفات إلى نتائج الحكم.

السادس: طمع النفوس، وتطلع الأعين أملًا في استمرار ما وُجد من سوابغ النعم[١].

لا شك أن هذه الحـوادث، والأسباب، والعلامات تؤدي إلى ما يمكن تسميتـه **بفساد القيم، وفساد السلـوك**، والتعلـق بالحلول الذاتية، ويـؤدي ذلك إلى مزيـد من الفساد والتمكين له.

« فمن هذه الحوادث والأسباب اندرس ما اندرس من المحاسن والفضائل (فساد القيم)، وانبجس ما انبجس من معينات المعايب والرذائل (فساد السلوك)، وطلب كل طامع ومغرور ما أمكنه من تحصيل العاجل (البحث عن الحلول الذاتية)، وأرسلت هوام الشهوات، وعلى هذا تظهر أسباب الفساد وتخفي »[٢].

كل هذا ارتبط لدى الأسدي بسياسات اتسمت بثلاث خصال:

الأولى: سوء التدبير مع نقص القوة والإمكان.

والثانية: نقص سُنة العدل وسوء التصريف.

والثالثة: الأخذ في جانب التقصير والنقصان.

وغالبًا ما يبدو هؤلاء الذين يمارسون ذلك الفساد، يتعاملون مع الأمور بسلوك فساد وإفساد، « فيستخرجون الأموال بالظلم والطغيان، ويرضون ببعضها من له في الدولة كلام وإمكان، وبما يحملونه من الهدايا والأموال يرشون بها الأعوان، فيسعى لهم، ويلبسون التشاريف المملوكية بين يدي الملك والأمير والسلطان، فيصير كل واحد منهم في بلده وإقليمه إذا عاد إليه ذا قوة وإمكان وسطوة وأعوان.. وإقطاعات ونعم

(١، ٢) الأسدي، محمد بن محمد بن خليل: **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار** (ص ٤٧).

وديوان، وقويت بذلك نفسه وازدرى بقول فلان وفلان »، إن انتشار بيئة الاستبداد تشكل محضنًا لعمليات الفساد.

وفي هذا السياق الذي يعدد فيه الأسدي أشكال الفساد، فإنه يؤكد على تلك العلاقة العكسية بين الصلاح والإصلاح من ناحية، وبين الفساد والإفساد من ناحية أخرى، فيقول: « **فليت شعري أي صلاح يتفق مع وجود الفساد؟ وأي عمارة تبقى وتصلح مع الإكراه والإجبار والظلم للعباد؟** ».

« فلما يقع الإهمال في العمارة يدخل الخلل ويقع الخراب ويحصل التنافس والتحاسد.. ويميل الولاة مع ذوي القوة والأموال على من حصل في حاله ضعف واختلال، وكثر احتمال الضيم والصبر والاحتمال، وتمادى على ذلك الحال ».

من الجدير بالذكر تلك الإشارة « الأسدية » إلى أن هذا الإهمال والخلل هو مما يُحدث حالة من تفتت المجتمع واختلال شبكة علاقاته الاجتماعية ونسيجه الاجتماعي، كما أن هذه الحال تفرز من ضمن ما تفرزه ذلك التحالف الأسود بين رجال السياسة ورجال الأعمال.

وتكتمل الحلقة في تسلط الولاة، وأصحاب الجباية والخراج بالظلم والجور، ولا يقدر أحد أن يشكو ظَلَمَتَهُ خوفًا من أن يتجدد ما هو أشد وأكبر، واضطر من بقي في البلاد إلى أن يتواطؤوا مع من يلي أمرهم على الفساد، واستخلاص الأموال بغير حق بل بالمجان، واكتمال هذه الحلقات كذلك يكتمل بتولية العمال بالمال، وتناول البدل على ولاية الأعمال، وانتماء كل ظالم إلى ركن من الأركان حتى يسادِدَ عنه ويقارب، ويردَّ عنه كل من يشكوه أو يطالب.

ويترتب على ذلك ضياع الحقوق لاستحالة الشكاية من المظلوم لذلك الظالم المذموم، الذي غالبًا ما يقوم ذلك الحامي له والمسادد عنه من تعويق الشاكي عما يروم، ومداهنته حالًا أو تخويفه وتهديده حالًا آخر، وإن وجد الشاكي قد تسلط بلسانه، ولا بد له من الشكاية من ذلك الظالم إلى سلطانه، دبر عليه وأعكسه في قصده وطلبه، وربما ضُرب وأُهين وحمل في الاعتقال إلى من تظلم في يده وبسببه.

ومن هنا تتولد متوالية الفساد، فمن جملة هذه الأسباب تولد ما طلبه أهل الضعف من البلاد، وكثير من أصحاب الإقطاعات والأجناد، في الركون إلى بعض الأعيان ومن يكن من أهل الشوكة والقرب من السلطان، ليدفع عنهم ما يؤخذ من الجبايات.

أليس ذلك كله اختلالًا، وقواعد قد وضعت على فساد، ووضحت العلة بما ظهر من الحوادث والعلل والأسباب؟

وكذلك فإن الأسدي يعتبر أن من سكت من أهل التدبير والعلم والمعرفة بالأمور عن نصيحة السلطان فهو غاشّ له خاصة، ولسائر المسلمين كافة، فيعد ذلك من جملة التمكين للفساد؛ لأن ألسنة أهل الغش والتدليس في قوى سمعه متمكنة، والنحوس في رعاياه ودولته متصرفة.

ومن هنا كان هذا الشعار الذي حمله الأسدي: « **إن الأبرار يعمرون مسالك الكون والفجَّار يعمرون مسالك الفساد** ».

وكذلك من جملة الفساد تصرف الناس حيال الأزمة والابتلاء؛ من ذكر الأسباب الموجبة لحدوث الحوادث التي هي آثار القدرة الإلهية القاهرة، قال اللَّه تعالى: ﴿ **وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ** ﴾ [البقرة: ١٥٥]، من وقوع الوباء، ثم ما أعقبه من غلاء وجوع ونقص في الثمرات ونقص الأموال من أصولها، وعظمت مصائب الحوادث من كثرة المظالم، ووقعت موجبات الخوف بعد الأمان، وطالت مدة البأس والغلاء، وعظمت الشدة من الجهد والبلاء، وانكشفت أحوال كثير من الناس في كثير من البلدان، ومع ذلك لم يحدث الارتداع ولا الرجوع عن الطغيان من أقوام هم الأصول في إنشاء أنواع الظلم والعدوان .. لأن الغفلة قد تحكمت، والمفاسد قد استحكمت، والمخاوف قد ازدحمت، وإنما ذلك لضعف الأمر ولنقص الحكم وفساد السياسة وسوء التدبير وظهور أسباب الأذى عن تعمد؛ لكثرة الإهمال وعدم التفقد ووجود التقصير[١].

ومن جملة أنواع الفساد كذلك حصول الإهمال والتفريط في إصلاح المكاييل والموازين والنقود؛ لأن بها حصول التمدن والاجتماع، فإن من تقصير السياسة فساد النقود، وفي فساد النقود دخول الخلل في المعايش والنقص في الأموال والمعاملات، واعتماد التطفيف المنهي عنه في الموازين اعتمادًا على تفاوت القيم، وربما تعدى ذلك للمكاييل في سائر الأنواع والأصناف، فهي من أعظم الأسباب في التطفيف والخسران ودخول الخلل.. وإن أكره الناس على التعامل بالنقود الفاسدة توقفت الأحوال وضاعت

---

(١) الأسدي، محمد بن محمد بن خليل: **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار**، مرجع سابق (ص ١١٤، ١١٥).

الأموال وكثرت الأقوال وتغيرت الأسعار، وحصل التنازع لوجود الاضطراب.

وهذا من جملة الخلل والفساد في العمارة.

والأسدي يربط بين الفساد والغش: « فالأصل في ذلك من دسائس أهل الفساد وشياطين الإنس الذين هم الأسُّ في خراب البلاد ومضرة العباد، فإنهم يظهرون للملوك منفعةً ما في العاجل ويحصل فيها وبسببها على التدريج مَضَارُّ كثيرة في الآجل، وغالبًا المصلحة إنما تكون لهؤلاء النحوس فيما يحملونه من تفاوت العباد وتدريج الغش المنحوس؛ لأن الغش إذا أطلق في اليسير سرى وتدرج في الكثير، وصار في ذلك الإمكان لأهل الزغل والفساد، وتدرج الحال إلى أكل الحرام وفساد الأموال في الأرض والبلاد »[١].

مقياس الفساد بين اختزالية مقياس منظمة الشفافية الدولية وسعة مقياس المدرسة الخلدونية:

أولًا: اختزالية مقياس منظمة الشفافية الدولية:

من المهم أن نشير إلى مقاييس الفساد الواردة ضمن أنشطة المنظمة الدولية للشفافية، فإن هذه المقاييس تنطلق من مصالح ترتبط بالأنشطة المتعلقة بالمجال الاقتصادي، ومن هنا فإن مقاييس الفساد قد بنيت على أساس عينة تتعلق بأعمال (البيزنس)!، وهو أمر معيب من الناحية المنهجية، مما يؤكد أن الإصلاح الشامل، في مقابل الفساد الشامل، ليس موضع اهتمام مثل هذه المؤسسات المختلفة[٢].

فمؤسسات مثل الصندوق الدولي أو البنك الدولي التي روَّجت لنمط معين من الاقتصاد ولمسار معين لعملية التنمية، تحرك معانٍ معينة للإصلاح الاقتصادي الذي يتحرك صَوبَ معانٍ معينة للفساد ترتبط بهذا الجانب، وربما لا تتعداه، فضلًا على أن هذه

---

(١) الأسدي، محمد بن محمد بن خليل: **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار**، مرجع سابق (ص ١١٦ – ١٢٦).

(٢) المرجع السابق (ص ٣٦٥، ٣٦٦) انظر أيضًا: نافعة، حسن: **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**، ضمن ندوة **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق (ص٥٣١ وما بعدها).

انظر على وجه الخصوص: تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد وقياساته (ص٢).

قارن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٤م)، نحو الحرية في الوطن العربي**، نيويورك، U.N.D.P، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤م).

وقارن كذلك: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مؤشرات إدارة الحكم.

المؤسسات التي تقود برامج التكيف الهيكلي، وفي نطاق تحرير التجارة الدولية، وإعداد المنظومة العالمية للتحول إلى سوق كبير، إنما تعبر عن قسمة ضيزى في هذا المقام، فإن النظر إلى التكوينات الشائهة للنظام الاقتصادي الدولي وسلسلة معادلاته الظالمة التي تحكم العلاقات فيه، إنما تعبر عن معنى (فساد دولي) يشير إلى أكثر من مؤشر دال على الاختلال الهيكلي داخل هذا النظام الاقتصادي الدولي، وتحل معاني الطغيان ومجاوزة الحد لمجموعة من الدول القوية والتي تشكل إعادة صياغة المنظومة الدولية مبقيةً على تلك التشوهات الهيكلية والمعادلات الشائهة[1].

ومن هنا فإن هذا التصور الذي يبقي على الفساد الكبير في المنظومة الدولية، ويعالج ما يمس تمكينه من الفساد الصغير، يعبر عن منطق مزدوج في رؤية الفساد لا زالت تزكي منطق النظر إلى الفساد من الرؤية الإسلامية، وما نظن أن التعريفات الفاسدة للفساد والخطاب الشائع الفاسد حول الفساد له من التأثير في هذا المقام الذي يقدم رؤية كلية للفساد وتتسم في عناصرها وتكوينها بالفساد.

وربما هذا يذكرنا بقصة يمكننا أن نشير إليها ضمن عناصر الفساد الكبير والفساد الصغير والعلاقة فيما بينهما، إلا أن إيراد هذه القصة – ونحن بصدد تقويم الجهود الدولية – لا يضفي شرعية أو حجية على الفساد في الدول القوية، ولكنه أولى بالمتابعة، وكون أننا ننبه إلى التشوهات الدولية لا يعني بحال أننا نهمل الداخل، بل إن فساد الداخل هو الذي يمكّن لفساد الخارج، ويشكل قابلية له كما يؤكد ذلك مالك بن نبي.

يبدو لنا أن الحكاية التي ضمنها (نعوم تشومسكي) كتابه عن « **الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع** » لها دلالة على ما نحن بصدده:

« يحكي القديس أوغسطين قصة قرصان أسره الإسكندر الأكبر، وسأله: « كيف تجرؤ على الاعتداء على الناس في البحار »؟ فأجاب القرصان: وكيف تجرؤ أنت على الاعتداء على العالم بأسره؟ ألأنني أقوم بذلك بسفينة صغيرة فحسب أُدعَى لِصًّا، أما أنت ولأنك تقوم بالشيء نفسه بأسطول كبير فيدعونك إمبراطورًا؟! ».

إن هذه الحكاية لتعبر عن رؤية لا زالت تروج حول منهج النظر لقضية الفساد، وهو أمر يفتقد المنطق ويفتقد العدل ويخرج عن حد الاستقامة.

---

(١) إليوت، كيمبر لي آن: **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة: محمد جمال إمام، القاهرة، الأهرام للترجمة والنشر (٢٠٠٠م)، مواضيع متفرقة.

وفي هذا السياق يمكننا قراءة ما كتب عن الفساد ضمن التقرير الذي يصدره البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم (١٩٩٧م)**، والذي تخير البنك له عنوانًا: « **الدولة في عالم متغير** »، وقد كان الحديث عن الفساد في الفصل السادس: « **الحد من الفساد والتصرفات التحكمية للدولة** »[١].

والإنصاف كان يقتضي الحديث عن الفساد الكبير قبل الصغير، وإمكانات إصلاح الفساد عامة في كليته وشموله بما يمكن لعمليات الإصلاح الكلي والشامل.

وتثير إشكالية الفساد ومعالجتها على هذا النحو تساؤلات عميقة وموضوعية وعلمية، هذه التساؤلات لا ترتبط فقط بمسؤولية المجتمع الدولي ممثلًا في منظماته وهيئاته الدولية عن مساندة الشفافية وتعميقها، ولكنها ترتبط بالمشاركة الدولية في تغييب الشفافية وتقديم مؤشرات مضللة يفترض في الأساس أنها مؤشرات موثوق بها، ويمكن الاعتماد عليها بدرجة عالية من الثقة والاطمئنان في ضوء ما تملكه المنظمات والهيئات الدولية من قدرات للنفاذ إلى الوقائع والأحداث والإحصائيات والمعلومات والبيانات عن الدول وأوضاعها وأحوالها، وعن المعاملات الدولية وتدفقاتها وتوجهاتها. هذه المعلومات تفوق إمكانيات الجامعات ومراكز البحث العلمي.

والأكثر خطورة هو طرح التساؤل المرتبط بمصداقية التحليل والتقييم الصادرة عن الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية الكبرى، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

حتى إن البعض قد يعتبر أن ما صدر عن المؤسسات والمنظمات الدولية يدفع بها إلى أن تصبح مظلة لمنظومة الفساد وتحرك عناصر بحث في الفساد الكبير الذي يشكل معايير النظام الدولي الجديد.

إنها المقارنة التي تضع المفسد في وضع المصلح: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ** ﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

استندت فكرة مقياس الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية على القيام باستطلاعات رأي لعدد من رجال الأعمال للتعرف على طبيعة المعاملات المالية اللازمة لإنجاز الأعمال؛

---

(١) انظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير: **تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر (١٩٩٧م)، الفصل السادس، الحد من الفساد والتصرفات التحكمية للدولة (ص١٠٨ – ١١٨).

ومن هنا يمكن الكشف عن عدة مصادر للقصور:

- **فلسفة المقياس**: فهو جزء من المنظومة الليبرالية في شقها الاقتصادي المتعلق بالنموذج الرأسمالي المراد تعميمه من خلال سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي.

- **متوالية الاختزال والاستسهال**: فهو مقياس اقتصر على الجانب الاقتصادي، وعلى شريحة قطاع الأعمال، أما أسئلة استطلاع الرأي فقد أثيرت الشكوك حولها.

- **المقياس قائم على قاعدة التنقيص**: فجزء من مصداقية المقياس ألا يقوم على قاعدة التنقيص، فالمقياس هنا أشبه بما دعت إليه السلوكية الفجة وفلسفة الوضعية المنطقية في العلم التي جعلت من القياس هدفًا في حد ذاته.

- **تحيز المقياس للنموذج الغربي**.

- **الخلط بين المقياس والمادة المُقيسة**: فالمقياس هنا عمل على تحييز الظاهرة، فما الحال إن كان رجال الأعمال جزءًا من منظومة الفساد على نحو ما شائع في دول العالم الثالث.

ثانيًا: ظاهرة الفساد السمات وصعوبة القياس:

- الفساد من الظواهر المستورة المسكوت عنها سواء من صاحب المصلحة، أو من الشركاء، أو نتيجة الخوف من أهل السلطة وخاصةً عند الحديث عن الفساد الكبير.

- الانتقائية والمساومة في الكشف عن الفساد.

- شبكية ومؤسسية الفساد الكبير على نحو يصعب الكشف عنه.

- المؤسسات الرقابية ذات طبيعة تنفيذية.

- عمق الظاهرة، فلا يُكشف إلا عن قشور الظاهرة.

ثالثًا: معايير بناء المقياس:

هناك معياران أساسيان وضعتهما أدبيات مناهج البحث الغربية ولم يطبقهما الغرب عند وضعه للمقاييس: **أحدهما** يتعلق بالمحتوى الصدق؛ حيث يتعين الابتعاد عن الاختزالية، **والآخر** يتعلق بالتطبيق الكفاءة فلا بد من الابتعاد عن الاستسهال.

ولا شك أن التعرف الصحيح مقدمة للمقياس الصحيح، وكذلك بالنسبة إلى الاستناد إلى **الإطار النظري الجامع**.

رابعًا: ابن خلدون والحديث عن الفساد في المقدمة[١]:

- فصل في الجباية وسبب قلتها وكثرتها.
- فصل في المكوس في أواخر عهد الدولة.
- فصل في التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية.
- فصل في أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون في وسط الدولة.
- فصل في نزوع كثير من أهل الدولة لتسلم أموالهم من المصادرات.
- فصل في: نقص العطاء من السلطان نقص من الجباية.

أحاط ابن خلدون الظاهرة بعدد من الشروط المعنوية والكلية، فكتب فصلًا في أن « **الظلم مؤذن بخراب العمران** ».

- جعل ابن خلدون عددًا من الظواهر دالة في الفساد مثل: كثرة الجباية، وزيادة معدلات البطالة، القصور في قيام الدولة بوظائفها الخمس: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال على أساس أنها وظائف أساسية لمعاش الأفراد، والاعتداء على الناس في أموالهم ودمائهم وأسرارهم، وظاهرة الهَرج، وزيادة الفقر والترف.

فقد وضع ابن خلدون العديد من القوانين التي يمكن تحويلها لمؤشرات الصلاح والفساد.

- وكذلك فقد طرح مجموعة من الأفكار يمكن تحويلها إلى فروض قابلة للاختبار، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه (**متوالية المؤشرات**)، أو (**توليد المؤشرات**).

بدايةً تجدر الإشارة إلى ملاحظة أولية مفادها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الارتباط الوثيق بين بنية مفهوم الفساد والإصلاح، وبنية مفهوم السياسة؛ فالسياسة وفقًا للتعريف الذي طرحه ابن القيِّم: « هي ما كانت معه الأمور أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد »، ومن هنا يمكن الكشف عن الحقيقة المركبة غير النقية للفساد حيث ارتباطه بالإصلاح، فمن الخطأ الاعتماد على مقياس مستقل للفساد بغض النظر عن مقياس الإصلاح، وكذلك التدرجية حيث يتعين النظر للظاهرة على متصل - الذي هو بالأساس فكرة

(١) انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، القاهرة، نهضة مصر (٢٠٠٤م)، (٢/ ٦٨٨ - ٧٠٤).

قياسية - يمثل الفساد أحد طرفيه والإصلاح الطرف الآخر؛ **ولذا يتعين ابتكار مقياس مركب من الفساد والإصلاح (مقياس التدافع)**.

فالسياسة بهذا الاعتبار جهد واجتهاد لتكون معه الأمور أقرب على متصل النشاط البشري ومجاله السياسي إلى الصلاح، وفي حال قربه من الصلاح فهو بالضرورة أبعد على ما ينبغي ذات المتصل من الفساد، وهذه حال من المقاربة والمقارنة بين الصلاح والفساد، والبعد والقرب.

ومن هنا فقد ارتبط ذلك بعملية القيام على الأمر بما يصلحه، وبمنطق المخالفة: (لا بما يفسده)، وفعل القيام وأحواله من الأمور الدالة على الفاعلية وتوسل كل ما يؤدي إليها، بل إن من جملة (القيام على الأمر) المدافعة للفساد الذي ينافي الصلاح أو ينفيه، يقوضه أو ينقضه.

هذا الاقتران يجعل من الضروري الأخذ **بتشكيل (المقياس) المقارِن بين (الفساد) و(المقاصد العامة الكلية)**:

من أهم مكونات المدخل المقاصدي الذي تولد عن الشريعة مفاهيم مقارنة تغذي الفهم السابق لمفهوم السياسة من مثل (درء المفسدة)، و(جلب المصلحة)، و(دفع المضرة)، و(اجتلاب المنفعة)، وأيًّا ما كان الاستخدام فإن « الدرء »، و« الدفع »، وكذلك (الجلب)، و(الاجتلاب) هو مناط عملية الحفظ التي تسبق المجلات الجديرة بالحفظ في نشاط الإنسان لمحوريتها في بناء حركته الحضارية والعمرانية.

وهو أمر قد يشير إلى معنى الحفظ السلبي بـ (الدرء والدفع)، والحفظ الإيجابي بـ (الجلب والسعي)، وهي من الجوانب المكملة والمتكاملة لمستويين من الحفظ، والاختلال في عملية الحفظ لا بد أنه يشكل (المضرة) أو (المفسدة)، ومرة أخرى فإن هذا الاقتران يدفعنا دفعات باتجاه بناء المقياس المقارن.

ووفق القواعد الكلية فإن الضرر إنما يشكل النتيجة المحققة عن وقوع الفساد أو تمكنه؛ ومن هنا كانت تلك القواعد من الممكن صياغتها إما بلفظ الضرر أو بلفظ الفساد.

- لا ضرر ولا ضرار.	- لا فساد ولا إفساد.
- الضرر يزال.	- الفساد (يمنع ويدفع ويرفع).

تابع الجدول

– الضرر لا يزال بالضرر.	– الفساد لا يزال بالفساد.
– الضرر لا يصار في دفعه بالأدنى طالما يمكن دفعه إلى الأعلى.	– الفساد لا يصار في دفعه إلى الأعلى طالما يمكن دفعه بالأدنى.
– ارتكاب أخف الضررين.	– ارتكاب أخف المفسدتين.

كل ذلك يأتي مسبوقًا بقاعدة كلية ابتدائية: « دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ».

ومن هنا يمكن أن يُولِّد هذا (المدخل المقاصدي) مقاييس الحفظ للمجالات الأساسية، كما يمكن أن يشتق منه ميزان لوزن المفاسد ومدى خطورتها، والمصالح ومدى جوهريتها.

اتساع مفهوم الفساد وسعة مقاييسه:

إن بناء المقاييس وجعلها غاية علمية في ذاتها قد يؤدي ببعض الباحثين إلى عمليات في غاية الخطورة كـ:

– التبسيط في مقابل التعقيد.

– الاختزال في مقابل التركيب.

– التضييق في مقابل التوسعة.

وكما يقول علال الفاسي: بين (الأرقام) تتوه القضايا الكبرى، فإن ترجمة بعض الأمور إلى صياغات رقمية في إطار العمليات « الإجرائية »، وتحويل التعريفات الإجرائية إلى تأشيرات وتحويل التأشيرات إلى أرقام، هي عمليات – إن لم تتسم بقدر من الحبكة المنهجية – في اختيار المؤشر ومدى ملاءمته ومناسبته، والمؤشر ومدى صدقيته، والمؤشرات ومدى فاعليتها، فإنها قد تصير إلى عكس المقصود في بيان الظاهرة موضع البحث، فقد يزيفها أو يتخير ويختزل بعض جوانبها في أشكال هامشية لا تمثل جوهر الظاهر أو نواتها الصلبة، بل قد تنعلق بالهامشي منها أو التافه فيها لا لشيء إلا لأن ذلك أكثر مناطقها قابلية للقياس.

ومن هنا فإن النظر إلى الفساد باعتباره مفهومًا نسقيًّا واجب منهجي، ويجب ألا يُصادر هذا الوصف عند تعريف الفساد إجرائيًّا، فتضييق مفهوم الفساد فساد، وما اجتمعت من

obeikan.com

كلمات لتبرير أمرٍ مثلما اجتمعت لهذا الفعل إما لتسويغه، أو تهوينه؛ « الفساد قديم قدم الزمان، الفساد موجود في كل مكان، الفساد يمكن توظيفه »، وهذا لعمري فساد في الحجة، وإثبات لأمر لا يجوز تحسينه في العقل أو في الشرع.

وفي هذا السياق يجب النظر إلى أن اتساع مفهوم الفساد هو المفضي إلى ضرورة توسعة مقاييسه.

المدرسة الخلدونية: تأشيرات، فهل يمكن تحويلها إلى مؤشرات؟!!

لم نعرف في قديمنا وحديثنا مَن يمكن نسبتهم إلى المدرسة الخلدونية خيرًا من هؤلاء: الأسدي، والمقريزي، والكواكبي، والبشري.

فالحبكة الخلدونية التي تلحظها في تأشيراته حول « الظلم مؤذن بخراب العمران »، و« الترف مؤذن بخراب العمران » إنما تُحِيلنا إلى المقياس المركب للفساد كما يشير إليه ابن خلدون.

- مقياس الاستبداد والظلم وما ينتجه من حالات استبداد.
- مقياس الجباية وأثره في صناعة تزيد من الظلم والترف.
- (مقياس الترف) الذي يشير إلى عناصر ومستويات عدة منها ما يتعلق بالسلطة، ومنها ما يتعلق بالمجتمع، وحال الفسق التي تعمّ المجتمع؛ وهي التي تشير إلى الفساد الظاهر، وعملية تأسيسه داخل المجتمع، فيصير الفساد بذلك مؤسساتيًّا عناصر متداخلة تستحق وفقًا لهذا التصور مقياسًا شبكيًّا يليق بهذه المجالات وتداخلها مع بعضها البعض.

ضمن هذه الرؤى الشبكية تأتي محاولة **الأسدي** في كتابه « **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار** »، إن ملاحظة العنوان تؤكد معاني يتصدرها الاعتبار الواجب بخبرات الأمم السابقة حول (العدل) و(الفساد)، ويختتمها بعمليتين: **إحداهما** التدبير السياسي والتصرف. **والثانية** اتخاذ القرار. والأسدي يتحدث في أرجاء كتابه عن الوضع الاقتصادي السيِّئ، وسوء الأداة الحكومية والإدارية في عصره، والضائقة المالية والأخلاقية التي يعانيها، بسبب الغلاء الفاحش وبسبب كثرة الضرائب والمكوس على التجارة، وبسبب العبء الفادح الواقع على كاهل الفلاحين بصفة خاصة حتى هجروا أراضيهم، والواقع أيضًا على أصحاب الحرف بصفة عامة، يضاف إلى

ذلك كله فساد العُملة والموازين والمكاييل، وفساد التعامل من الاحتكار والتحجير على الغِلال وعلى كثير من التجارات، ثم يتحدث عن فساد الأداة الحكومية (الفساد الإداري، وسببه: إهمال الموظفين الناتج عن إهمال الرؤساء مراقبتهم ومحاسبتهم على أعمالهم.. إلخ).

ويؤصل في مقدمة الكتاب الأسباب المرجعية للنصيحة التي يقدمها بسبب انتشار الفساد في مصر في عصره (الدولة المملوكية)، ثم يذكر بعض أسباب هذا الفساد، ويرد هذا الفساد في مصر إلى أربعة أسباب (ومن جنسها يمكن زيادتها عند بناء المقياس)؛ وهي: إهمال الزراعة، وإفساد العربان، والظلم الواقع على الفلاحين، وبيع الوظائف الحكومية.. ثم يدعو إلى الاهتمام بالصالح العام وبالشعب وإزالة أسباب الفساد بحسن التدبير والسياسة؛ فقدَّم – على ما نظن – تأشيرات على مؤشرات إيجابية لمناهضة الفساد، أهمها الاعتماد في تصريف شؤون الدولة على الصالحين الأكْفاء، وعدم الاستهانة بصغائر الأمور (مما يمكن تسميته بالفساد الصغير)..

كما يتحدث عن فساد التعامل فيما يتعلق بالغلاء والبلاء والحروب، والفتن وكيفية التدبير للتذرع والخلاص من البلايا والمحن. ويتحدث في هذا الباب عن التلاعب بالموازين والمكاييل.. ذلك أن التلاعب بالعُملة هو أس الفساد والعامل الأول للخراب.. وفي مقابل ذلك يهتم بعمل إيجابي أسماه التفقد (الرقابة) خاصةً لأصحاب الولايات العامة والموظفين « ففي إهمال تفقدهم إهمالهم في أعمالهم.. ويعزو المؤلف سبب انتشار الرشوة بين الموظفين وظلمهم للفلاحين إلى قلة مرتباتهم، وعلاجه لهذا الداء يكمن في (كفاية) الموظفين ليتعففوا عن الرشوة ويمتنعوا عن الظلم، لو تقرر لكل واحد منهم ما يكفيه من إقطاع وديوان، لما تجاسر على تعدي الحدود أبدًا ».

ضمن هذه الرؤية التأصيلية يقدم الأسدي عناصر مهمة تشير إلى شبكة الفساد واتساع مفهومه، لا شك أنها تؤثر على صياغة المقاييس المختلفة.

وها هو **المقريزي** يعضد هذه الشبكة الخلدونية والتأصيلات الأسدية للفساد، فيربط بين الفساد في الأزمات، وذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جملٍ من أحوالهم وأوصافهم. وهي أمور قد تشير إلى جملة مركبة من المقاييس النوعية، فهذه مقاييس تخُصُّ أهل الدولة، وتلك تخص أهل اليسار من التجار (رجال الأعمال)، وثالثة تخص

أولي النعمة من ذوي الرفاهية، ويكملها قسم الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعايش، وهم السوقة، وقسم آخر أهل الغلة وهم أهل الزراعات والحرث، سكان القرى والريف، والقسم الخامس الفقراء وهم جُلُّ الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الخلق ونحوهم، والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة وهم السُؤَّال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

بل هو يحاول أن يربط بين الفاسدين وموقفهم من عملية الإصلاح في فصل نفيس في بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجم الغفير « ولعمري لا يجهل.. ويجحد.. من له أقل حظ من تمييز وأنزر نزر من شعور إلا من قصد أن يخون عهد اللَّه وأمانته فيما استرعاه من أمور عباده بإظهار الفساد وإهلاك العباد ».

« اعلم أنه قد تبين بما تقدم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار ».

وضمن هذه الرؤية يؤكد على الفساد في التصرف في الأموال، بعدما أشار إلى فساد الجهاز الإداري وسوء تدبيره « وبالضرورة يدري كل ذي حس وإن بلغ في الجهل الغاية من الغباء، أن المال إنما يؤخذ غالبًا من خراج الأراضي أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال، أو من وجوه البر والصلات، وأنه لا بد أن يعرف في الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية، إما على وجه الاقتصاد، أو في سبيل السرف والتبذير ».

هدف المقريزي أن يؤكد من غير مواربة: « أن ما بالناس – حتى في حال الأزمة – سِوَى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، إلا أنه كما مر من الغَلَوَات وانقضى من السنوات المهلكات. إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان ويقتضي الشرح والتبيان، فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع، وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء... إذ الأمور كلها – وجلها – إن عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها ».

إن تبين الأزمات الكاشفة واستقاء مقاييس ومؤشرات تقيس سلوك الناس والسلطان والعلاقات المتنوعة لتؤشر على الفساد الكامن الذي انكشف بحال الأزمة والغمة.

هذه الرؤى المختلفة إنما تتساند وتتكافل في رؤية قضية الفساد وتركيبها، وقياساته

وتعقيدها، وهذا بعض البيان فيما يقتضيه الحال نقدم فيه مرئيات **ابن خلدون** في مقدمته نموذجًا في هذا المقام[١].

ابن خلدون ومقياس الفساد:

في هذا السياق نستطيع أن نقول: إن ابن خلدون يقدم رؤية شبكية للفساد تتحرك صوب مقياس مركب يكافئ الظاهرة ويتعامل معها بكفاءة قصوى.

ومن تركيب هذا المقياس يبدو لدينا أنه لا يمكن بأي حال فَصلُ الفساد عن مَحَاضِنِهِ، وأسبابه، والشروط المعنوية والأخلاقية التي تمكن له، فضلًا عن بنية الاستبداد التي تكون مرتعًا خصبًا لعمليات الفساد والإفساد؛ **ومن هنا فإن ابن خلدون يشير إلى مقياس يتركب من عناصرَ أربعةٍ غايةٍ في الأهمية:**

العنصر الأول: فساد الحالة الجِبائية:

وهو يتعرض لهذا الأمر في فصلين مهمين: **أحدهما** في الجِباية وسبب قلتها وكثرتها، **والآخر** في ضرب المكوس أواخر الدولة، **وهو في هذا المقام يقدم جملة من الفروض الخبرية التي يجب التوقف عندها لقياس الفساد.**

فالافتراض الأول يفسر متى تكون الدولة قليلة الوزائع ومتى تكون كثيرة الوزائع، « فالجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة ... ذلك أنه إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها ».

أما **الافتراض الثاني** فيقوم على قاعدة من تخلق أهل الدولة بخلق التحذلق « وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثرون الوظائف والوزائع ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارًا عظيمًا لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات، ثم تندرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والارتفاق بسببه ».

أما **الافتراض الثالث** فإن كثرة الجباية تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة

---

(١) اعتمدنا في صياغة هذه الرؤية للحالة الجبائية والحالة الترفية والحالة الاستبدادية والحالة الأخلاقية والمعنوية، على فصول مهمة من مقدمة ابن خلدون سَبقَتِ الإشارة إليها.

مفروضة؛ لأن تلك الزيادة تدرجت قليلًا ولم يشعر أحدٌ مَن زادها على التعيين ولا مَن هو واضِعُها، إنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة، ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم لقلة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه، وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة، فتنقص جملة الجباية حينئذ.

أما **الافتراض الرابع** فلا تزال الجملة في نقص، ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينتقض العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة.

أما **الافتراض الخامس**: فـ « حينما يكثر خراج السلطان خصوصًا كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثر عطائه ولا تفي بذلك الجباية، فتحتاج الدولة إلى زيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة، ثم يزيد الخراجُ والحاجاتُ والتدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ويدركُ الدولةَ الهرَمُ.... فتكسد الأسواقُ لفسادِ الآمال ويؤْذِن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضْمحل ».

هذا فيما يتعلق بمقاييس وافتراضات الحالة الجِبائية، وتصور ذلك في عصرنا يمكن أن يترجم إلى مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بالسياسة المالية للدولة، وسياسات الضرائب والجمارك، وأشكال التهرب الضريبي، وأشكال الفساد، والرشوة التي تتعلق بمثل هذه الجوانب المالية.

هذه المؤشرات تمثل حزمة ضمن منظومة مؤشرات الفساد في هذا المقام.

العنصر الثاني: يتعلق بفساد السلطان بدخوله مجال التجارة وغير ذلك من استغلال المنصب العام لأغراض ومنافع خاصة:

وهو ما يعني الحديث عن الفساد الكبير، ومن الأهمية بمكان أن نشير كذلك إلى إمكانيات فساد في إطار العلاقة بين السلطان ورجال الأعمال والتجارة، وهو في هذا المقام يشير إلى فساد يتعلق بعمل السلطات بالتجارة، وإلى فساد رجال الأعمال حينما يعملون بالسياسة، وإلى تحالف أهل الدولة والسلطة ورجال الأعمال.

كل ذلك إنما يدل على مجالات فساد يجب الفطنة إليها ضمن هذا الفصل النفيس: « في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية »، وهو يقدم افتراضًا غاية

في الأهمية: أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه بين الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها عن الوفاء بحاجاتها ونفقاتها، واحتاجت إلى مزيد من المال والجباية، فتارة توضع المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم ما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسكان على تسمية الجباية، وهم في ذلك يحسبون أن ذلك من إدارة الجباية وتكثير الفوائد، فهذا غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة.

ويقدم ابن خلدون في فصل مهمّ آخر أن نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية حينما يؤكد على افتراض لا يقل أهمية عن سابقه من أنه إذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما في أيدي الحاشية والحامية وهم... معظم السواد، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وذلك أن المال إنما هو متردد ما بين الرعية والسلطان، منهم إليه، ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية.

العنصر الثالث: يتعلق بالمؤشرات التي ترتبط بالحالة التَّرفية، وما تؤدي إليه هذه الحالة من الدَّعَة والسكون:

فإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب التي كانوا يتكلفونها في طلبه وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس، فيبنون القصور ويستمتعون بأحوال الدنيا ويؤثرون الراحة على المتاعب، ويتأنقون في أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا ويألفون ذلك ويورثونه مَن بعدهم من أجيالهم، ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يأذن اللَّه بأمره.

ومن جملة ذلك أن الفقير منهم يَهلِك والمترَف يستغرق عطاءَهُ بترَفِه ويَقْصِرُ العطاءَ كُلَّه عن الترف وعوائده.. فالترف مفسد للخلُق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والسفسفة وعوائدها فتذهب منهم خِلالُ الخير.. ويتصفون بما يناقضها من خلالِ الشر.. فتكون علامة على الإدبار والانقراض، بما جعل اللَّه من ذلك في خليقته، وتأخذ الدولةَ مبادئُ العطَبِ وتتضعضع أحوالُها وتنزل بها أمراض مزمنة من الهَرَمِ إلى أن يُقضَى عليها.. فتضعف حماستهم ويذهب بأسهم.. ويعود وبال ذلك على الدولة بما تلبس من ثياب الهَرَم.

ومن هنا إذا كان الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها فإن الدولة لا تبقى على حالها من القوة فتختَلف أحوالُها وخُلُقُ أهلِها باختلاف الأطوار، فإذا ذهب الأصل لم يستقل الفرع بالرسوخ فيذهب ويتلاشى ولا تبقى الدولة على حالها من القوة. ومن هنا يكون الطور الأخير الذي يتشكل ضمن مؤشرات للإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفًا لما جمع.. في سبيل الشهوات والملاذِّ وغير ذلك من مؤشرات تدل على حالة الفساد الترفية.

العنصر الرابع: يتعلق بمؤشرات غاية في الأهمية، (وهي في حالة جامعة بين شبكية الفساد والاستبداد وتقصير التدبير في وظائف الدولة وأصول العمران الذي هو من جملة مؤشرات الفساد):

والجامعية في هذا المقام تتضمن شروطًا لا تجعل من الفساد حالة مادية فقط، وإنما تعتبر الجوانب الخاصة المعنوية من بيئة الفساد والتخلق بأخلاقه حالة تستدعي من الباحث عن مقياس للفساد أن يتأمل ويتفحص: « اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهى بها من أيديهم ».

وفي هذا السياق فإنه إذا ذهبت الآمال في الاكتساب والتحصيل انقبضت أيدي الرعايا عن العمل والسعي، وفي هذا المقام فإن زيادة معدلات البطالة إنما تعد مؤشرًا لا يمكن إغفاله في مؤشرات تدل على الفساد.

إن زيادة البطالة تعبر عن حالة فساد عميقة في الاجتماع والعمران، ومن جملة ما يشير إليه ابن خلدون في حالة تعبر عن وعيه بضرورة القياس في هذا الشأن، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرًا عامًّا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه الآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها. وإن كان الاعتداء يسيرًا كان الانقباض عن الكسب على نسبته، ومن هنا وجب البحث في صور العمران وصور الفساد التي تطرأ عليه؛ لأنها كما يقول ابن خلدون: (**صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة**).

ويركب ابن خلدون هذا المقياس حينما يعيد تعريف الظلم وما يترتب عليه من فساد؛ فالظلم ليس أخذ المال أو الملك من يدي أهله من غير عِوَضٍ ولا سبب - كما هو

المشهود – بل هو أعم من ذلك « فكلُّ مَن أخذ مُلك أحَدٍ أو غصَبَه في عمله أو طالَبَه بغير حق أو فرَضَ عليه حقًّا لم يفرضه الشرع فقدْ ظلمه ».

فجُباةُ الأموال بغير حقِّها ظَلَمةٌ، والمعتدون عليها ظلَمة، والناهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصَّابُ الأملاك على العموم ظلمة، ووَبال ذلك كلِّه عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله.

ويستكمل ابن خلدون مقياسه المركب لحالة الظلم والعدوان والاستبداد المفضية إلى الفساد بالحديث عن أصول العمران في سياق يستدعي فيه مقياسًا يتعلق بالمقاصد الكلية العامة للشريعة من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال؛ بحيث يجمع إلى المقياس الأول ميزان المصالح وميزان الأضرار: « واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ثبت عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مُؤْذِنٌ بانقطاع النوع البشري؛ وهي الحكمة العامة المراعاة للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة، من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، فلما كان الظلم – كما رأيتَ – مؤذِنًا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران، كانت حكمة الحظر فيه موجودة، فكان تحريمه مُهمًّا ».

ذلك أن الظلم لا يَقْدِرُ عليه إلا من يُقَدَّرُ عليه؛ لأنه إنما يقع من أهل القُدرَة والسلطان، وقدرة الظالم تعني اليد المبسوطة التي لا تعارضها قُدرةٌ فهي المُؤذِنة بالخراب. ومن أشد الظلمات وأعظمها في فساد العمران تكليف الأعمال وتخسير الرعايا بغير حق، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخريًّا في معاشهم، بَطَلَ كَسْبُهم واغتُصِبوا قيمةَ عملهم ذلك، وهو مُتموَّلُهم، فدخَل عليهم الضررُ وذهب لهم حظ كبير من معاشهم، بل ذهبَ معاشُهم بالجملة، وإن تكرر ذلك أفسد آمالهم في العمارة وفُقِدوا مِن السعيِ فيها جملة، فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه.

وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع، وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين في الأوقاف من البضائع، فتشمل الخسارة سائر الأصناف والطبقات، وتتوالى على الساعات، وتجحف برؤوس الأموال ولا يجدون عنها وليجة إلا القعود

عن الأسواق لذهاب رؤوس الأموال في جبرها بالأرباح، ويتثاقل الواردون من الآفاق لشراء البضائع وبيعها من أجل ذلك، فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا؛ لأن عامته من البيع والشراء، وإذا كانت الأسواق عُطَّلًا منها بطَل معاشُهم وتَنقُص جبايةُ السلطان أو تفسد، ويَؤول ذلك إلى تلاشي الدولة وفساد عمران المدينة ويطرق هذا الخطر على التدريج ولا يشعر به.

وكذلك من الفساد الذي يطرأ على هذا الأمر هو الفساد في تقدير حقوق الإنسان الأساسية والتأسيسية فيقول: « هذا ما كان بأمثال هذه الذرائع والأسباب إلى أخذ الأموال، وأما أخذها مجانًا والعدوان على الناس في أموالهم وحُرَمِهم ودمائهم وأسرارهم وأغراضهم، فهو يفضي إلى الخلل والفساد دفعة وتنتقِضُ الدولة سريعًا لما ينشأ عنه من الهرج المفضي إلى الانتقاض، وانتقاض العمران بالهرج أو بطلان المعاش ».

وضمن هذه الشبكة التي تربط بين الاستبداد والفساد وحال الفسق في الأخلاق والترف يكون هذا المقياس المركب:

« واعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال، فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل على القوانين المعتادة، فيستحدثون ألقابًا ووجوها يوسعون بها الجباية لِيَفيَ لهم الدخل بالخرج، ثم لا يزال الترف يزيد والخروج بسببه يزيد بكثير، والحاجة إلى أموال الناس تشتد، ونطاق الدولة بذلك يزيد إلى أن تنمحي دائرتها ويذهب رسمها ويغلبها طالبها ».

فالنظر إلى الدورة السننية، والرابطة السننية، والمنظومة السننية، تعبير عن عمق تفكير ابن خلدون، ولنتعلم منه في هذا الباب لا بد أن نفتح باب القراءة المتواصلة لاكتشاف ابن خلدون، ومن المهم أن نؤسس العلم الذي أشار إليه (علم العمران).

ويتضح من تلك الشبكة الخلدونية أنه كان عليه أن يقدم – إضافة للإطار النظري – إمكانات تحرك التشابك بين الترف والجباية والاستبداد والفساد والظلم، لم تكن تلك الشبكة لدى ابن خلدون إلا في ذلك الناظم السنني.

هذه الرؤى المتكاملة والمتساندة التي تقدمها المدرسة الخلدونية بامتداداتها توضح إمكانات هائلة يمكن أن تراكم عليها الجماعة العلمية التي تهتم بمعايشة التراث الإسلامي وتثق في رؤية مدرسته العمرانية التي يمثلها ابن خلدون وتلاميذه ضمن ما

يعرف بضرورة القراءة الإيجابية للتراث التي ننفض بها كل آثار تلك القراءات السلبية التي لم تُحسِن إلا تشويه هذا التراث.

* * *
* *
*

obeikan.com